بعض تجـــارب الخصخصة في أمريكا اللاتينية

المسيرة الصعبة للانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية

د. صالح ياسر

(2) التجربة البرازيلية في الخصخصة

خلفية تاريخية سريعة

مرّت البرازيل بسيرورة تنموية متفردة، فهذه الدولة التي تقع في قلب أمريكا اللاتينية، والتي كانت تصنف إلى عهد قريب ضمن دول العالم الثالث أو الدول النامية، وفي العقد الاول من القرن الحادي والعشرين عاشت البرازيل فترة من النمو الاقتصادي السريع مقرونا بتحول اجتماعي عميق. ففي عام **2011** احتلت البرازيل المرتبة السادسة في الاقتصاد العالمي متجاوزة حتى العديد من البلدان الرأسمالية المتطورة [1]. ان النجاحات الاقتصادية التي تحققت بعد **2003** نتيجة اعتماد "موديل" تنموي محدد جعلت من الممكن الحديث عن تحول البرازيل إلى "قوة عالمية" كما يصفها البعض.

ففي فترة حكم الرئيس **لولا دا سيلفا** Luiz Inácio "Lula" da Silva (2003 – 2011) استطاعت أن تخط طريقا نحو التنمية، بانتهاج أسلوب خاص يجمع بين اجراء اصلاحات اقتصادية وانفتاح الاقتصاد البرازيلي على الاقتصاد العالمي والعولمة وبين سياسة فعالة للدولة في مجال مكافحة الفقر والتفاوتات الاجتماعية [2]. وهكذا فإنه إذا كانت هناك تجارب عالمية تستمد خلفياتها التنموية من التعليم والرأسمال البشري، فإن ما يجعل التجربة البرازيلية متفردة، هو أنها عملت على بناء نموذج تنموي يقوم على الممارسة الديمقراطية والإقلاع الاقتصادي والانفتاح الخارجي وفق إستراتيجية مدروسة ، والتوزيع الأمثل لثمار النمو، من خلال تجربة رائدة في محاربة الفقر.

تميّزت الفترة من **1950** وحتى **1980**، بتبني سياسة "التصنيع عوضا عن الاستيراد"، واتبعت الحكومة سياسة الحمائية والدعم الشعبي وبعضا من المشاركة المباشرة (في المشروعات المملوكة للدولة)، وذلك من أجل دعم التصنيع في البلاد". وفي تسعينيات القرن الماضي، انتهجت الدولة سياسة تحرير السوق، ونهج الخصخصة، والانفتاح في قطاعي التجارة والمال.

ومن المقومات التي ساهمت في إنعاش الاقتصاد البرازيلي، وجود سوق محلية حيث "استمدت هذه السوق قوتها من الاستقرار الاقتصادي، وسياسات النمو والحد من الفقر، تلك السياسات التي أدت إلى تنمية الطبقة المتوسطة، كما أفرزت حراكا جديدا في السوق المحلي". وثانيا تتوفر البرازيل على موارد طبيعية هائلة "كالمسطحات المائية المالحة والعذبة، ومساحات أخرى شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة، فضلا عن نظام فعال للري يمكنها من زراعة محصولين في السنة. كما أن البرازيل تعد أولى دول العالم في إنتاج البُن والسكر وعصير البرتقال واللحوم وفول الصويا والايثانول وخامات الحديد.." هذا دون أن ننسى إنتاجها للنفط وقد تكفلت شركة وطنية "بتروبراس" بالتنقيب عنه واستغلاله.
علما ان الأمر لم يكن هكذا على الدوام بل شهد البرازيل فترات انحباس الوضع السياسي وعدم تحقيق

---

[1] "*Brazylia jako mocarstwo wschodzące"* (2013), M.F. Gawrycki (red.), Biblioteka Iberyjska, Warszawa.

[2] لمزيد من التفاصيل قارن:
Barbara Liberska, „Brazylijski model rozwoju na rozdrożu", *Studia Ekonomiczne*. Nr 4/2014. S. 451- 475. on www.ceeol.com.

الانتقال الديمقراطي المطلوب والذي بدونه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة. وما يجلبه ذلك من اثار واضرار، الأمر الذي يستدعي بعض التوضيح هنا.

فمن المعروف ان للبرازيل تاريخ وخبرة طويلتين مع الجوانب الشكلية للديمقراطية تمتد إلى ما قبل عام **1940**، وقد تبع ذلك هيمنة أوليغارشية. واعتباراً من عام **1940** وحتى عام **1964** كانت هناك مرحلة من "التجريب الديمقراطي" من معالمها حرية نسبية للصحافة والنقابات العمالية. ومنذ عودة النظام البيروقراطي-السلطوي والانقلاب العسكري عام 1965، عرفت البلاد اختناقاً سياسياً إلى حدود سنة 1985 حيث بدأت مؤسسات الدولة في إحداث نقلة سياسية مهمة بلورها دستور البلاد سنة 1988، وهو الدستور المؤسس لجمهورية فيدرالية مكونة من ست وعشرين ولاية، وبرلمان مكون من غرفتين، علما ان البرازيل كانت قد مرت بمرحلة الديكتاتورية العسكرية حتى عام 1985 [3].

وتتمثل أهمية البرازيل الأساسية، في أنها تُعد واحدة من الحالات القليلة، التي حدث بها تغير ديمقراطي، بسبب عوامل داخلية وديناميكيات، كانت **الحركة العمالية** في طليعتها.

فقد حاولت النقابات، التي ظهرت كفاعل معارض، في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، أن تضع مسافة بينها، وبين التنظيم النقابي الحكومي، الذي ساد قبل فترة الحكم العسكري، وأثناءها. وقد اعتبرت هذه الحركة العمالية بمثابة **"حركة نقابية جديدة"** في البرازيل، تمثل جزءاً من الحركات الاجتماعية. وتجدر الاشارة إلى أن أبعاد "الحركة النقابية الجديدة"، تتضمن مطامح ونجاحات فعلية، فيما يخص العمل النقابي .

و**أول** هذه الأبعاد، هو **التركيز على الديمقراطية، وعلاقات العمل الداخلية**. فمن جهة، حاولت النقابات إصلاح هياكلها الداخلية، كي تصبح أكثر عرضة للمحاسبة من الأعضاء. وتوجه هذا الفصيل النقابي، المستقل والمكافح، إلى التأكيد على القيادة الجماعية، وتجنب عقد الاتفاقات العاجلة، بين كبار القادة النقابيين.

وخلافًا للحكمة التقليدية، التي تعتبر أن الديمقراطية السياسية، والنظم المنتخبة، تُعد شرطا مسبقا، لانتعاش الحركة الاجتماعية، ومن ضمنها الحركة العمالية، فإن الحالة البرازيلية، (وحالة جميع دول أمريكا اللاتينية على ما يبدو)، تثبت عكس ذلك. أي أن الحركة العمالية في البرازيل سبقت على، بل وساهمت في، تحول النظام السياسي إلى الديمقراطية البرلمانية [4].

كما أن التحول إلى الديمقراطية البرلمانية، لا يمثل ملاذا آمنا، بالنسبة للحركات الاجتماعية، أو الهدف النهائي الذي يجب أن تصل إليه، استنادا إلى فرضية أن هذه الديمقراطية، سوف تؤدي إلى المزيد من المساواة والتحرر. على العكس من ذلك، يمثل هذا التحول في اتجاه الديمقراطية، مجرد مرحلة "انتقالية"، تتطلب استمرار النضال الجماعي، بهدف ضمان تطور الديمقراطية الانتخابية، التي تعد قاصرة بالتعريف، والوصول إلى العدالة الاجتماعية.

وبالملموس، بدأ التحول نحو الديمقراطية في رحم الديكتاتورية واستغرق الفترة فيما بين عامي **1974-1985**. وقد استغرق التطور الديمقراطي في المرحلة الأخيرة قرابة عشرين عاما ليصل إلى مرحلة الاستقرار.

بيّد أن هذا التحول لم يتسم أبداً بالسهولة، فقد كانت هناك **أربعة تحديات** تواجهه [5]:

* **الأول** هو ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
* **والثاني** تمثل في النمو الاقتصادي؛
* **والثالث**، في التوصل إلى سلام مع الدول المجاورة؛

---

[3] قارن: عبد الحق عزوزي، **"دروس من البرازيل"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=73229

[4] Marieke Riethof, "*The Brazilian Labor Movement: From Opposition to Participation* ", (London: 2004).

[5] للمزيد من التفاصيل قارن: أمل مختار، **"تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. متاح على الرابط التالي: http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=84

* أما التحدي **الأخير** فكان يتعلق بمشكلة اللامساواة والتفاوت الاجتماعي العميق التي تعتبر المشكلة الأكثر صعوبة وتعقيداً من بين التحديات المذكورة. ومشكلة اللامساواة ليست مشكلة اقتصادية فحسب، بل هي أيضاً اجتماعية و سياسية. فالبرازيل مجتمع يتسم بالتعددية العرقية، وهى أحد أسباب مشكلة اللامساواة.

وتشير التجربة الفعلية إلى ان الديمقراطية الوليدة فى البرازيل عانت من حصار الأزمات الاقتصادية، حيث سارت عملية التحول الديمقراطى بالتوازى مع عدد من الإصلاحات والتشريعات لضمان معدل نمو اقتصادى متواصل، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد.

وكان على البرازيل فى تلك الفترة إجراء إصلاحات تتعلق بالسوق، وتحسين أوضاع الموازنة العامة، واستهداف الطبقات الفقيرة التى تم عزلها عن المشاركة فى الدولة لعقود، لكن عملية الإصلاح عانت من البطء الشديد. كما أن التغييرات الفعالة لم يتم تنفيذها بالشكل الكامل المطلوب، حيث حاولت البرازيل الحفاظ على الديمقراطية الهشة التى انتزعتها، بجانب توسيع رقعة الفرص الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع.

وعموما، يمكن الحديث عن **ثلاثة ركائز** ميزت التجربة التنموية البرازيلية، أولها **البناء الديمقراطي** القائم على النموذج الفيدرالي، وثانيها **الرافعة الاقتصادية** في أبعادها الاجتماعية، وثالثها **الانفتاح الاستراتيجي** على قوى جديدة واقتصاديات واعدة [6].

المطلب الاول: مسارات الخصخصة في البرازيل

بدأت حكومة البرازيل في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الهيكلي ومنه الخطط التي تتعلق بالخصخصة، منذ منتصف عام **1994**، وذلك لتنشيط الاستثمار في صناعات مستهدفة، وبرامج حوافز مختلفة لتشجيع الصادرات وتتمثل الجهود الترويجية وما يرتبط بها من مجهودات تسويقية فيما يلي [7]:

- قامت الحكومة البرازيلية بتهيئة كاملة للمناخ الاستثماري، لتحفيز الإنتاج والتصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أنه كانت هناك ثمة قيود على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل البترول والصناعات الإستراتيجية والمرافق العامة، إلى جانب ضرورة أن يسجل المستثمر السلع والاستثمارات حتى ولو كانت غير ملموسة كالعلامات التجارية في المؤسسة القومية للملكية الصناعية في البرازيل، بالإضافة إلى تحصيل ضرائب مرهقه نسبياً دون أي إعفاءات للمستثمر الأجنبي أكثر من المستثمر الوطني رغم تعديل التشريعات الضريبية في الإصلاح الاقتصادي ولكن وفقاً لنوع الصناعة.

- قامت الحكومة البرازيلية بتدعيم المناطق الحرة بمميزات وحوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع التصدير، كما قامت بإنشاء مناطق صناعية تصديرية وتطوير كامل للبنية الأساسية.

- كما اهتمت الحكومة بتنمية مهارات العاملين، ووضعت برامج تدريبية مجانية للعاملين في المدن الرئيسية، والمناطق الصناعية في ظل التركيز على التوجه التصديري بعد عبور سياسة الإحلال محل الواردات.

ومن جهة اخرى لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في الاقتصاد البرازيلي خلال العقدين

---

[6] لمزيد من التفاصيل قارن: مجموعة مؤلفين، **"البرازيل- القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية"**، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (3)، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

[7] لمزيد من التفاصيل قارن:

Makler; Harry. M., (2000),: "Bank Transformation and Privatization in Brazil: Financial Federalism and some lessons about bank Privatization", *Quarterly Review of Economics and Finance*, Spring, Vol., 40, No., 1, PP., 45-69.

Feldman; Roger, D., (1997), "Privatization Options for Capital attraction by the Brazilian Power Industry", *Journal of Project Finance, Spring*, Vol., 3, No., 1, pp., 31-40.

الماضيين. وجاء ذلك نتيجة "سياسات الاستقرار والانفتاح والتحرر الاقتصادي"، حيث شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل ارتفاعاً كبيراً من حوالي (**3**) مليار دولار في عام 1994 إلى أكثر من (**22**) مليار دولار عام 2001، أي ما يعادل حوالي 26% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى أمريكا اللاتينية. وبذلك تعتبر البرازيل أكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ومنذ أواسط عقد التسعينات، اعتمدت السلطات البرازيلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق **ثلاثة أهداف رئيسية** هي:

- تمويل عجز ميزان المدفوعات؛
- تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام؛
- تحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الانتاجية وتعزيز القدرات التنافسية.

وبالإضافة إلى قيام السلطات الحكومية بخلق فرص جديدة للأعمال والاستثمارات، فقد تضمن الإطار الاقتصادي الجديد، مستويات منخفضة من الحماية بما يسمح للواردات بالدخول إلى الاقتصاد البرازيلي وتحسين هوامش الأرباح للشرآات خارج الحدود والعاملة في البرازيل.

وكان واضحا وجود ثلاثة اتجاهات تعتبر مسؤولة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:

- التوسع الكبير في عمليات الدمج والتملك؛
- تمديد وتعميق برامج الخصخصة؛
- والاستثمارات الجديدة الموجهة لتنظيم وهيكلة عمليات الشركات عبر الحدود الموجودة في البرازيل.

شملت المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة في البرازيل نقل ملكية الحكومة في القطاع الصناعي إلى القطاع الخاص، وخاصة في قطاعات التعدين، وصناعة الصلب والحديد، وصناعة الكيماويات والبتروكيماويات والأسمدة.

في حين شملت المرحلة الثانية مجال الخدمات العامة، وقد تضمنت توليد الطاقة وتوزيعها، خطوط السكك الحديدية، المياه، الغاز، المجاري، الاتصالات، والمؤسسات المالية [8].

وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل على النحو التالي: في صناعة السيارات (50.6%)، الإلكترونيات (19%)، الكيماويات والبتروكيماويات (9%)، الأغذية والمشروبات (6%). ومن الشركات العالمية الكبرى التي دخلت السوق البرازيلي مثلاً جنرال موتورز، دايملر بنز، شركة فورد، شركة فيات وشركة فلولكسواجن VW.

ويمكن القول ان حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات البرازيلية، والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات، والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ المؤاتي لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلاً عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من اكبر الاقتصادات المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي كان لها أثرها المباشر على أداء ونمو هذا الاقتصاد.

الازمة تقرع الابواب !

[8] Comp: Feldman; Roger, D., (1997), "Privatization Options for Capital attraction by the Brazilian Power Industry", *Journal of Project Finance, spring*, op, cit.

غير ان هذه العمليات (الخصخصة) واجهت بعد أربع سنوات من انطلاقها تحديات عدّة في مقدمتها الازمة الاقتصادية التي واجهتها آسيا في **1998** وانعكاسها على المناطق الاخرى في العالم. وبالنسبة للبرازيل، جاءت النتائج سريعة وعاصفة، فقد بدأ الانهيار الاقتصادي في هذا البلد - وهو أكبر اقتصاد في نصف الكرة الغربي واكثرها استدانة في قارة امريكا اللاتينية - في أواخر عام **1998** وتحول هذا الانهيار لاحقا إلى أزمة شاملة [9].

ففي تشرين الثاني/نوفمبر **1998**، وبعد ازدياد قلق المستثمرين، في أعقاب الأزمة الآسيوية، إزاء قدرة البرازيل على دفع ديونها، قام صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية بترتيب صفقة قروض شاملة للبرازيل بقيمة (41.5) مليار دولار. وقد وصف هذا التحرك بأنه مبادرة هامة لحماية أمريكا اللاتينية من الوقوع في شباك الأزمة، كما حدث لآسيا وروسيا الاتحادية [10].

انفجرت أزمة البرازيل في 13 يناير **1999**، بعد تخفيض عملتها المحلية (الريال Real)، الذي فقد **40%** من قيمته في البورصات والأسواق العالمية [11]. وسقطت البرازيل في "الثقب الأسود"، وتمت تبعية الريال للدولار الزاحف، عندها سافر وزير مالية البرازيل حينذاك (**بيدرو مالان**)، إلى (واشنطن) من اجل اجراء "مشاورات" على مستوى عال مع صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية.

عقد اجتماع في مقر (الاحتياطي الفيدرالي) الأمريكي في نيويورك مع دائني البرازيل، ودارت المفاوضات حول إعادة جدولة الدين الخارجي، الذي قفز من (**60**) مليار دولار عام **1994** إلى (**350**) مليار عام 1998!!

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن صندوق النقد الدولي، وفي مواجهة الموقف المالي المتدهور في البرازيل في 13 نوفمبر **1998**، أي قبل شهرين من انفجار الأزمة، قام بالإعلان عن "معونة" (قرض) تبلغ قيمته (**41.5**) مليار دولار كما اشرنا سابقا، وذلك على أساس اتفاق بين " السبعة الكبار "، كإجراء وقائي قبل وقوع الأزمة عندما لاحت نُذرها أكثر منه كعلاج، وذلك على خلاف ما اتبعه الصندوق عندما سارع إلى نجدة الدول الآسيوية عقب أزماتها. وهكذا كشفت الأزمة البرازيلية، أن كل إجراءات الصندوق هذه لا تعدوا الأوهام. فقروضه قبل الأزمة أو بعدها، لا تغير من واقع الأمر شيئا فالأزمة تكمن في النظام الرأسمالي نفسه، وقد زادتها العولمة الرأسمالية وهيمنة السوق وآلياته و "يده الخفية" عمقا وترديا [12].

ومن الناحية العملية، فقد اثبت العلاج الوقائي، انه لم يمنع عمليات المضاربة، وعلى العملة المحلية بوجه خاص، لنهب أموال الاحتياطي المركزي، قبل الهرب والنجاة. ففي الشهرين التاليين على الإعلان عن القرض، هرب حوالي (**20**) مليار دولار من "رؤوس الأموال المضاربة المجنحة"، فقد غادرت البلاد دون رجعة، وهو مبلغ يعادل في حجمه ما قدمه صندوق النقد الدولي. فالشريحة الأولى، التي أفرج عنها الصندوق وهي (**9**) مليار دولار، في تشرين الثاني/نوفمبر، تبددت في دعم ومساندة الريال المتهاوي، ونزح من احتياطات البنك المركزي مبلغ يومي بلغ (**400**) مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع هذا الاحتياطي من (**75**) مليار دولار في يوليو/تموز سنة **1998**، إلى (**27**) مليار في نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1999.

---

[9] لمزيد من التفاصيل قارن: "*Kryzysy gospodarcze lat dziewięćdziesiątych w krajach rozwijających się na przykładzie Brazylii i Meksyku"*. Available at: http://www.elstudento.org/articles.php?article_id=2098
M. Mazurkiewicz, „Główne grzechy Brazylii, Prawo i Gospodarka",” *Magazyn finansowy* ", 4 maja 1999 r.

[10] قارن: اديب ديمتري، **"دكتاتورية رأس المال"** ..، مصدر سبق ذكره، ص 186 ولاحقا.

[11] قارن: Piklikiewicz, "Ostatni kryzys finansowy w Brazylii, Kolegium Gospodarki Światowej", *Zeszyty Naukowe*, nr 6, SGH, Warszawa 1999.

[12] Urszula żuławska, *Stabilizowanie gospodarki a wzrost. Doświadczenia Argentyny, Brazylii, Chile i Meksyku*. Warszawa 1994.

وأدى تخفيض قيمة العملة البرازيلية، إلى إحداث صدمة في جميع أنحاء العالم أحدثت تدهوراً في أسواق الأوراق المالية من نيويورك إلى فرانكفورت. وفي اليوم ذاته، خرج من البرازيل ما يقدر بمليارى دولار نظراً لقيام المستثمرين الذين انتابهم القلق بسحب استثماراتهم[13]. ولما كان الناتج الاجمالي للبرازيل يشكل 40 في المائة من الناتج الاجمالي لأمريكا اللاتينية، فإن هذا الوضع أصبح يهدد اقتصادات كل من **شيلي والأرجنتين وفنزويلا والمكسيك**.

وتكمن جذور كل من الأزمتين الماليتين المكسيكية والبرازيلية[14] في أسلوب إدارة أزمة الديون في الثمانينات التي مكنت المصارف التجارية من تحصيل قروضها في حين أنها لم تقم ببناء أسس دائمة في البلدان المدينة لتحقيق نمو مستدام طويل الأجل. وبدلاً من ذلك، باتت معظم بلدان أمريكا اللاتينية المدينة مرهقة بأعباء ديون تزيد عن تلك التي كانت تواجهها عندما بدأت بقبول "المساعدة" من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أوائل الثمانينات، والتي لا تقدم في العادة إلا بعد تطبيق الشروط المعروفة للمؤسستين التي يتعين تطبيقها "دون قيد او شرط" لكي يمكن اطلاق هذه "المساعدة" !.

المطلب الثاني: الحصاد المر لتطبيق وصفة الصندوق !

فقد الريال البرازيلي 40% من قيمته. وما أن خُفض حتى جرّ وراءه صعودا حادا في أسعار الوقود والغذاء، والسلع الضرورية، وضغوطا كبيرة على مستوى المعيشة، في بلد كان يسكنه حينذاك **(160)** مليونا من البشر، أكثر من نصفهم تحت عتبة الفقر.

وفي الأيام التي تلاحقت، عقب "الأربعاء الأسود"، **أعلنت العديد من الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسيات، من بينها فورد وجنرال موتورز وفولكس فاغن، عن خفض نشاطاتها**، وعن تسريحات بالجملة للآلاف من منتسبيها.

ومع تفجر الدوامة التضخمية بتخفيض سعر الريال، طالب الصندوق بتطبيق "برنامج لمحاربة التضخم". والبرنامج الذي يفرضه الصندوق والذي يتمثل عادة في وصفته القاتلة، لا يتجه بالطبع إلى منبع الخلل وأسبابه، بل يلقي العبء كله على جماهير الشعب الواسعة، متمثلا بالإجراءات التقشفية القاسية التي تقود مباشرة إلى الركود والانكماش. وهو ما يدفع بالإنتاج المحلي وبطريقة "مبرمجة" إلى الإفلاس، وما يستتبعه من بطالة واسعة.

هكذا **خلقت الأزمة انسب الظروف لـ "إعادة استعمار" الاقتصاد البرازيلي**، فقد فتحت كل الأبواب لدخول راس المال الدولي بكل حرية لينزح ثروة البلاد، وليشتري ويمتلك بأبخس الأثمان الشركات المعسرة أو المفلسة. ومن اجل هذا الهدف كان تسريع الخصخصة وبيع شركات القطاع العام. ومن هنا بات كل النسيج الاجتماعي مهددا بالتصدع والتفكك، بفعل تزايد الهوة بين الفقراء والأغنياء عمقا واتساعا[15].

بديل آخر ممكن !

انعطاف حاسم يقلب الطاولة على صقور الخصخصة !

---

[13] لمزيد من التفاصيل قارن: Paul Blustein, "Brazil devalues currency: global markets fall", *The Washington Post*. 14 January 1999, p. A24.

[14] M. Mazurkiewicz, "Główne grzechy Brazylii", *Prawo i Gospodarka* – magazyn finansowy, 4 maja 1999 r. Piklikiewicz, "*Ostatni kryzys finansowy w Brazylii*", op, cit.
„*Kryzysy gospodarcze lat dziewięćdziesiątych w krajach rozwijających się na przykładzie Brazylii i Meksyku*". Available at: http://www.elstudento.org/articles.php?article_id=2098

[15] لمزيد من التفاصيل قارن: *Le Monde Diplomatique*, Mars 99 .

في عام **2002** حدث انعطاف سياسي جذري، فقد جرى انتخاب اليساري (**لولا دا سيلفا "Lula" da Silva**) [16] رئيسا للجمهورية مما اثرى التجربة السياسية البرازيلية من عدة جوانب، على رأسها تجاوز مرحلة **"الانتقال الديمقراطي"** إلى **رسوخ عملية التحول الديمقراطي** في البرازيل [17]، وذلك بنجاح مرشح من التيار اليساري المعارض في الوصول لسدة الرئاسة دون حدوث انقلاب عسكري، في مقابل قبول **لولا دا سيلفا** بعدم إجراء تغيير جذري في السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أرساها (**فيرناندو أنريك كاردوسو** Fernando Henrique Cardoso)، استاذ العلوم الاجتماعية والرئيس البرازيلي للفترة 1995 – 2002، تجنبا لتداعيات ذلك على الاستثمارات الأجنبية في مختلف قطاعات الاقتصاد البرازيلي. كما أسهمت خلفية **دا سيلفا** - كيساري وقيادي في النقابات العمالية - في تدعيم استقرار النظام السياسي والارتقاء بنشاط مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ورغم ان **دا سيلفا** واثناء حملته الانتخابية انتقد بشدة السياسات الاقتصادية التي طبقها خصمه **كاردوسو** الا انه وبعد فوزه بمنصب رئيس الجمهورية أكد (لولا) على ان النموذج التنموي الجديد يرتكز على **الدعائم** التالية [18]:

اولا: تأمين التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي Macroeconomic ومكافحة التضخم.

ثانيا: انفتاح الاقتصاد الشيلي على التكامل مع الاقتصاد العالمي عبر تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الاموال.

ثالثا: تحرير السوق المحلية ومواصلة عملية الخصخصة.

رابعا: دعم النمو الاقتصادي واجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز الصادرات. فمثلا في عام **2004** بلغ حجم الاستمارات الاجنبية المباشرة التي دخلت إلى البرازيل (**18.1**) مليار دولار امريكي وارتفع إلى (**34.6**) مليار دولار في عام **2007** وإلى اكثر من (**45**) مليارد دولار في عام **2008**. اما حجم الاستمارات البرازيلية المباشرة الموظفة في الخارج فقد ارتفعت من (**49.7**) مليار دولار في عام 2001 إلى (266.2) مليار دولار في عام 2012. هذا مع العلم انه وخلال الفترة **2000 – 2012** ارتفعت القيمة الاجمالية للاستثمارات الاجنبية الموظفة في البرازيل بحوالي اكثر من **6** مرات، أي من (**122**) مليار دولار إلى (**747**) مليار دولار [19] .

خامسا: اعتماد سياسة فعالة للدولة في مجال مكافحة الفقر والتفاوتات الاجتماعية. فمن المعروف ان البرازيل كانت ولعدة عقود تعاني من التضخم والعجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية الكبيرة. هذا اضافة إلى أنها البلد الذي فيه ملايين الناس ممن يعيشون في فقر مدقع مما يجعله من اكثر بلدان العالم على مستوى التفاوتات الاجتماعية. وبالملموس فإنه وفي عام **2002** كان هناك حوالي **40%** من السكان فقراء، منهم **18%** (**35** مليون شخص) يعيشون في فقر مدقع. ولتحقيق هدف تخفيض التفاوتات الاجتماعية لوحظ انه خلال سبع سنوات ارتفعت الاجور الاسمية بحوالي **54%**. كما ان القضية الأهم التي يمكن تسجيلها في هذا المجال تتعلق بالنمو السريع لدخول الفئات الاكثر فقرا مقارنة بذوي الدخول الاعلى. وتشير المعطيات الاحصائية إلى ان دخول الفئات الاكثر فقرا والذين يشكلون **50%** من السكان ارتفعت خلال الفترة **2003 – 2010** بحوالي **69%**، في حين ارتفعت دخول الفئات الاكثر غنى بحوالي **10%** فقط خلال نفس الفترة.

---

[16] لمزيد من التفاصيل حول لولا دا سيلفا قارن: محمد صلاح الدين، **"رائد النهضة البرازيلية: لولا دى سيلفا"** (القاهرة: دار الفاروق للنشر، 2012)؛ كذلك:

Augusto de Oliveira F., Nakatani P. (2007), The Brazilian economy under Lula, "*Monthly Review*"

[17] Comp: Carsten Q. Schneider, "The *Consolidation of Democracy: Comparing Europe and Latin America",* (New York: Routledge, 2009).

[18] Barbara Liberska, „*Brazylijski model rozwoju na rozdrożu"*,op, cit, p. 450 – 451.

Barbara Liberska , „Model rozwoju Brazylii w okresie rządów prezydenta Luiza Inacio Lula da Silvz", *AMERYKA ŁACIŃSKA* 2 (68) 2010, s. 4

Elstrodt H.-P., Manyika J., Remes J., Ellen P., Martins C. (2014), "*Brasil's Path to Inclusive Growth"*, McKinsey Global Institute.

[19] لمزيد من التفاصيل قارن: UNCTAD Handbook of Statistics 2013

وهكذا فإنه من بين الأمور المميزة للتجربة البرازيلية الجديدة، هو ليس مدى قدرة نظامها الاقتصادي على خلق الثروة، بل ان الأهم من كل ذلك، هو **عملية توزيع واعادة توزيع** هذه الثروة بالشكل الذي يحقق مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف بين المواطنين. وفي هذا السياق فإن الحكومات البرازيلية المتعاقبة بعد **2002** التي شكلتها قوى اليسار والديمقراطية وضعت مخططا استراتيجيا وهو **محاربة الفقر والحد من التفاوت في الدخول**. وعليه فقد "كثفت الحكومة البرامج الاجتماعية الموجهة للفقراء، وشجعت الدولة القطاع الخاص والعام على الاستثمار في المناطق الفقيرة، وزادت درجة تأثير وفعالية هذه الولايات في الحكومة الفيدرالية".

وفي العقد الاخير تم استحداث **(14)** مليون منصب عمل جديد، بالمقابل انخفض معدل البطالة من **9.1%** في عام **2002** إلى **6.8%** في عام 2011، وإلى **5.6%** في عام 2012 [20].

وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي تطرحها سياسة الإنفاق الحكومي، خصوصا في مجال محاربة الفقر، فإن البرازيل حققت نجاحا كبيرا في تدعيم استقرار اقتصادها الكلي، خاصة بتقديمها دعما قويا للإعانات الاجتماعية، إذ أن البرازيل طبقت عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل، منذ تسعينيات القرن الماضي، ومن بينها "الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة"، هذا بالإضافة إلى ضمان استقرار الطبقة المتوسطة.

في عام **2011** تم انتخاب السيدة **ديلما روسيف Dilma Rousseff** رئيسة للجمهورية (وأعيد انتخابها لهذا المنصب في عام 2014)، والتي اخذت على عاتقها مواصلة نهج **لولا دا سيلفا**. غير ان فترة رئاسة روسيف شهدت المزيد من الصعوبات الاقتصادية حيث لوحظ انخفاض معدلات النمو ارتباطا بالأوضاع التي شهدتها الاقتصاد العالمي على خلفية الازمة العالمية التي اندلعت في **2008**. فمن المعروف ان معدل النمو الاقتصادي في البرازيل تخطى الـ **7.5%** في عام **2010** ولكنه انحدر إلى **1%** فقط في السنوات اللاحقة. في حين تنامت وتائر التضخم وازداد العجز في الموازنة العامة.

كيف واجه الاقتصاد البرازيلي الازمة الاقتصادية العالمية في 2008؟

شكلت الأزمة الاقتصادية التي ضربت اولا الولايات المتحدة الأمريكية، في سنة 2008، محكّا حقيقيا لاختبار قدرة العديد من الدول المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي وباقتصاد السوق، في المحافظة على استقرار أوضاعها الاقتصادية، ومن ثم الاجتماعية والسياسية [21]. فقد استطاع الاقتصاد البرازيلي ولأول مرة في تاريخه، من أن يبدو مجهزا تماما لامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية. وتتسلح البرازيل لذلك بسعر صرف مرن، واحتياطي ضخم من العملات الأجنبية، كما أن البنك المركزي البرازيلي يدير نظاما يهدف إلى تحقيق مستوى معقول من التضخم، كما يتميز سعر الفائدة الحقيقي بارتفاعه، وهو ما يعني أن البنك المركزي بوسعه الاستمرار في خفض سعر الفائدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. والأهم من ذلك أن العدوى التي أحدثتها سندات الرهن العقاري لم تنتقل إلى النظام البنكي البرازيلي، ومن ثم لم يتعرض هذا النظام لخسائر في السندات المالية المدعومة بالأصول ومشتقاتها [22].

ومع ان الأمن والاستقرار والكرامة الاجتماعية، تمثل أهم عناصر تحقيق التنمية، لكن هذه المحددات لم تتحقق بالشكل الكافي في البرازيل، نظرا لاستمرار وجود حالات التفاوت في توزيع الدخل، وذلك بالرغم "من تراجع نسب التفاوت في الدخل خلال السنوات الماضية في البرازيل، إلا أن المجتمع البرازيلي ما يزال يعد من أكثر المجتمعات في العالم تفاوتا في توزيع الدخل، إذ تشير مؤشرات بنك التنمية إلى أنه من بين **122** دولة فإن البرازيل تحتل **المرتبة الرابعة** بين أكثر دول العالم في عدم تساوي الدخل". كما "أن نحو **17%** من سكان البلاد يعيشون دون خط الفقر، أما في الأقاليم الشمالية الشرقية فتصل النسبة إلى

---

[20] *"A better Brazil (2010)"*, „The Economist", September 30.

[21] لمزيد من التفاصيل حول الازمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت في 2008 انظر: د.صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور** (بغداد: دار الرواد المزدهرة،2011).

[22] قارن: مجموعة مؤلفين، **"البرازيل – القوة الصاعدة في امريكا اللاتينية..."**، مصدر سابق.

29%، بينما تبلغ في الأقاليم الشمالية **35%"**. هذا اضافة إلى انتشار الجريمة على نحو مقلق إذ أن "معدل الجريمة في البرازيل مرتفع للغاية مقارنة بالمعايير الدولية، فتبعا لإعلان جنيف عن العنف المسلح، فإن معدل القتل العمد يبلغ في البرازيل **25.7** حالة قتل لكل مائة ألف من السكان، وهو أحد أعلى معدلات الجريمة في العالم، ويزداد هذا المعدل ارتفاعا بمرور الزمن" [23].

[23] مجموعة مؤلفين، "البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية"، المصدر السابق، ص 142.